الاقتصاد العالمي لا يزال يعاني من موجة ركود غير مسبوقة

«ساكسو بنك»: المنتجون يحاولون كبح انهيار أسعار النفط

أولي هانسن

السكر يمثل إحدى السلع الناعمة التي واجهت انهياراً ملحوظاً خلال الأسابيع الأخيرة

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لرئيس استراتيجية السلع لدى ساكسو بنك أولي هانسن، أن الاقتصاد العالمي لا يزال يعاني من موجة ركود غير مسبوقة تتمثل أبرز سماتها في الارتفاع المستمر للتكلفة الاقتصادية والبشرية بسبب تفشي مرض كوفيد19- على نطاق واسع عالمياً. فقد كان لإجراءات الإغلاق والتباعد الاجتماعي وحظر السفر تأثيرات سلبية كبيرة على قطاع الطاقة بالتحديد، خاصة مع التزام الناس بالبقاء في منازلهم وتوقف رحلات الطيران.

وتأثرت السلع الأساسية سلباً في معظم الأحيان، بالنظر إلى الأداء الإيجابي السابق لسلاسل التوريد ومستويات النمو والطلب. وقد تحمّل النفط الخام والمنتجات ذات الصلة العبء الأكبر نتيجة انهيار الطلب بنحو +25 مليون برميل يومياً. لكن حظي النفط بالمقابل بفرص صعود خلال نهاية الأسبوع، بعد انهيار سعره الإجمالي في ضوء تنامي المخاطر بنفاذ الكميات المخزّنة في غضون أشهر قليلة. وترجح أن يتجدد الأمل في السوق بعد توصل المنتجين الرئيسيين داخل وخارج منظمة أوبك إلى اتفاق لخفض طارئ في إنتاج النفط.

من جهة ثانية، تأثر القطاع الزراعي بأسعار النفط المنخفضة التي حملت تداعيات سلبية على السكر والذرة نتيجة ارتباط القطاع بالوقود الحيوي. وسجّلت سوق القطن موجات بيع كبيرة نتيجة انهيار مبيعات الملابس وتراجع أسعار الألياف الاصطناعية المرتبطة بالنفط. في الوقت نفسه، حقق القمح وعصير البرتقال (غير موضح في الجدول) بعض المكاسب بسبب حرص المستهلكين الذين عزلوا أنفسهم في المنازل على شراء كميات كبيرة من الدقيق والخبز والباستا وعصير البرتقال المجمّد.

وتتجه المعادن الصناعية بقيادة النحاس إلى تحقيق أول مكسب أسبوعي لها في 6 أسابيع. ورغم انخفاض الطلب، استمدت الأسعار بعض الدعم من مخاطر العرض الناجمة عن الاضطرابات التي لحقت بقطاع التعدين نتيجة تفشي فيروس كورونا المستجد. إلى جانب ذلك، من المتوقع أن يستفيد قطاع المعادن من المبادرات الحكومية الرامية للتخفيف من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد.

وشهدت المعادن الاستثمارية بقيادة الذهب شهرا حافلاً بالتباينات الشديدة. فقد احتفظ المعدن الأصفر بمكانته القوية كملاذ استثماري بفضل أداء صناديق الاستثمار المتداولة التي استطاعت ضبط التأثيرات السلبية المرتبطة بتراجع التوقعات حول التضخم، وقوة الدولار والطلب الضعيف في الأسواق الرئيسية مثل الهند والصين. وقد أدى ارتباط الفضة بنحو 50% من التطبيقات الصناعية إلى انخفاضه بشكل حاد، ولكن مع ارتفاع سعره الرخيص نسبياً أمام الذهب إلى أعلى مستوى منذ عدة عقود.

النفط الخام: تُهيمن التقلبات الشديدة على سوق الطاقة التي انشغلت بين التركيز على الانهيار التام بسبب نقص كميات النفط المخزّنة، وتجدد الآمال بشأن إطلاق مبادرات جديدة لتخفيض الإنتاج. وبعد أن سعى البائعون لإجراء صفقات بيع بسعر 20 دولار للبرميل يومياً، ارتفع خام غرب تكساس الوسيط على خلفية أنباء بأن الرئيس ترامب كان يسعى لإبرام اتفاق لتخفيض الإنتاج مع بقية المنتجين الرئيسيين. وممّا لا شك فيه أن دولاً مثل روسيا والمملكة العربية السعودية قد صُدمت إلى حد كبير بانهيار مستويات الطلبّ والسعر. لكن التهديد الفوري المحدق بقطاع النفط في أمريكا الشمالية يتمثل في احتمال التوصل لصفقة جديدة بشأن عمليات الإنتاج. وخلال الأسبوع الماضي، شهدت العديد من أصناف النفط الأمريكية والكندية تداولاً عند أقل من 10 دولارات للبرميل وبسعر أدنى بكثير من تكلفة مواصلة العمليات.

كما سجلت السوق ارتفاعاً خلال عطلة نهاية الأسبوع، وسط أنباء بأن اجتماع المنتجين الذي ستنظمه أوبك يوم 6 أبريل سيتطرّق إلى تخفيض الإنتاج بمقدار 10 مليون برميل يومياً. ونستبعد أن تسهم هذه الخطوة في تعويض الخسائر الحالية للطلب على النفط والمقدرة بين 20 و35 مليون برميل يومياً، لكنها ستتيح وقتاً كافياً لتعافي السوق من تداعيات تفشي الجائحة قبل نفاذ كميات النفط المُخزنة. وفي ضوء التقلبات الحالية التي تفوق نسبة 100% ومخاطر تجدد حالة الضعف، نعتقد أن المستثمرين المهتمين بالرهانات طويلة الأجل حول ارتفاع أسعار النفط سيحققون نتائج أفضل عند التركيز على شركات النفط ذات الميزانيات القوية أو صناديق الاستثمار المتداولة التي تتيح انكشافاً على سلة من شركات النفط.

استقر الذهب عند نطاق واسع يتراوح بين 1570–1650 دولار/ أونصة، لتفسح التطورات الحالية المجال أمام المعدن الأصفر للتحرك في كلا الاتجاهين. فقد ركز البائعون على انخفاض التوقعات المتعلقة بالتضخم في ضوء تراجع أسعار السلع الأساسية وقوة الدولار وضعف الطلب من جانب الصين والهند، وهما أكبر المشترين في العالم. وكان من اللافت للاهتمام أيضاً إمكانية تحوّل البنك المركزي الروسي إلى جهة بيع تسهم في تمويل العجز المتزايد في الميزانية.

وفي خضم هذه التطورات قصيرة المدى، يشير استمرار الطلب القوي على الذهب من خلال صناديق الاستثمار المتداولة إلى تواصل التركيز على الملاذات الاستثمارية الآمنة وبدائل الأسهم والسندات. ومع ترسّخ موجة الركود الاقتصادي الحالية، تعتقد أن التزام البنوك المركزية بتقديم تسهيلات جديدة سيضمن حماية العوائد الحقيقية التي تمثل داعماً رئيسياً لسعر الذهب الذي يستقر في منطقة سلبية حالياً. وقد ركزنا على عواقب الأزمة الحالية في توقعاتنا الفصلية للربع الثاني من عام 2020، والتي أصدرناها هذا الأسبوع تحت عنوان اقتصاد عالمي غير متوازن.

كما تُشير المعطيات الراهنة إلى أنّ الاقتصاد العالمي قد أصبح أشبه بناقلة مالية ضخمة مدعومة بالائتمان وأسعار الفائدة المنخفضة. ومع توقعات بضخ أموال الدعم المباشر في السوق خلال الأشهر المقبلة، نعتقد أن هذه الناقلة المالية ستواجه مرحلة الانكماش عند وصولها إلى وجهة جديدة تُسمى ميناء التضخم المرتفع، حيث سنشهد في تلك المرحلة تقلبات طويلة الأمد ستطال مُختلف السلع ولاسيما الذهب.

ولا يزال الفضة يواجه المتاعب الناجمة عن تراجعه لأدنى مستوى له منذ عدة سنوات خلال شهر مارس، وقد شهد لغاية الآن موجة تصحيح ضعيفة وصل بعدها إلى مستوى 14.50 دولار للأوقية. بالمقابل، ارتفعت نسبة تداول الذهب إلى الفضة من مستوى 112 إلى 125 أوقية من الفضة مقابل أوقية واحدة من الذهب. ونعتقد أن تعافي الفضة مجدداً وعودته للمعدل المتوسط طويل الأمد عند 80 نقطة يرتبط أولاً باستقرار توقعات الطلب على التطبيقات الصناعية. كما نتوقع أن يستمد الفضة بعض الدعم من الاضطرابات التي تواجه قطاع التعدين نتيجة تفشي فيروس كورونا المستجد، وخاصة في المكسيك التي تُعتبر أكبر مُنتج للفضة في العالم.

ويتطلع قطاع الكاكاو حالياً لتأسيس نقطة دعم عند مستوى 2200 دولار/ طن، بعد انخفاضه بنسبة 25% منذ شهر فبراير. فقد كان لتأثير فيروس كورونا المستجدّ على الطلب دور كبير في انتقال التركيز من العجز في المعروض إلى مستويات الفائض. كما أفضت موجات البيع المكثفة على مدى 4 أسابيع إلى تخفيض مركز المضاربة التي تحتفظ بها الصناديق من مستوى محايد إلى مستوى شبه قياسي تقريباً. وأصبحت الأسعار في ضوء ذلك أكثر استجابة للأنباء الداعمة لها.

من ناحية أخرى، يمثل السكر إحدى السلع الناعمة التي واجهت انهياراً ملحوظاً خلال الأسابيع الأخيرة؛ حيث تراجع سعر السلعة إلى 10 سنتات/ رطل خلال الماضي، بعد أن سجلت في فبراير الماضي أعلى ارتفاع لها خلال العام بواقع3–2/1 نقطة، عندما بلغ سعر رطل السكر 16 سنت. وغالبا ما يرتبط أداء سوق السكر بشكل وثيق بالنفط الخام، حيث يتسم الطلب على مُنتجات الإيثانول بالصعود أو الهبوط تبعاً لأسعار النفط الخام. وقد ازداد هذا الارتباط بين السكر والنفط الخام بشكل ملحوظ خلال الشهر الماضي، حيث أدى تفشي فيروس كورونا المستجدّ وانهيار أسعار النفط إلى تراجع أسعار السكر بشكل عام. ونعتقد أن وصول السكرّ إلى مستوى الدعم المهم عند 10 سنتات/ رطل قد يجعل سعره مناسبا جدا لتسجيل مكاسب جديدة من أسعار النفط. وفي هذا الإطار، احتفظت صناديق التحوط بحيازات قياسية من مراكز التداول قصيرة الأجل في سوق السكر خلال الأسبوع المنتهي بتاريخ 24 مارس، ما يمثل باعتقادنا شرطاً أساسياً تحتاجه السوق لتجديد عمليات الشراء.

فيتزهيربيرت: السعودية تتحول إلى التجارة الإلكترونية في ظل تفشي الوباء

بيلي فيتزهيربيرت

أوضح المحرر الإقليمي لمجموعة اكسفورد للأعمال في الشرق الأوسط بيلي فيتز هيربيرت أن القيود المفروضة على الحركة والتجارة الناشئة عن جائحة كوفيد19- أدت إلى تحول ملحوظ في سلوك المستهلك في المملكة العربية السعودية، حيث توجهت أعداد متزايدة من المحليين نحو القنوات الرقمية.

وعلى الصعيد العالمي، فقد ارتفعت حالات الإصابة بكوفيد-19 حتى صباح الأول من أبريل إلى 859,000 حالة، كما بلغ عدد الوفيات التي نسبت إلى الفيروس 42.000 حالة. في الوقت الذي شهدت فيه المملكة العربية السعودية إصابات قليلة نسبيًا، حيث بلغ عدد الحالات المصابة 1.563 حالة و10 وفيات حتى هذا اليوم.

وسجلت المملكة أول حالة إصابة بكوفيد19- في 02 مارس، بينما وقعت أول حالة وفاة بسبب الفيروس في 23 مارس لمقيم أفغانيّ يبلغ من العمر 51 عامًا.

وقد تزامنت حالة الوفاة الأولى مع فرض حظر تجول يستمر لمدة 21 يومًا على مستوى المملكة، والذي أعلن عنه كذلك في اليوم ذاته، ويمنع الحظر كافة السكان من مغادرة منازلهم في الفترة الواقعة بين 07:00 مساءً و06:00 صباحًا.

وقد لحق هذا الحظر بعد يومين من بدايته بتدابير مشددة وُضعت لإيقاف انتشار الفيروس.

وأعلنت الحكومة إغلاقًا كاملًا للعاصمة الرياض والمشاعر المقدسة مكة المكرمة والمدينة المنورة، كما مددت ساعات حظر التجول في المدن الثلاث، حيث قدمت وقت بدء الحظر إلى الساعة 03:00 مساءً، مع منع الانتقال بين كافة مناطق المملكة.

وفيما يتصل بالانتقال الدولي، فقد علقت المملكة كافة الرحلات الدولية في 15 مارس لمدة أسبوعين، على أنه يمكن أن يتم تمديدها.

زيادة ملحوظة في التجارة الإلكترونية

على الرغم من التأثير الطبي المحدود بعض الشيء على المملكة والتهديد الذي يمثله الفيروس، إلى جانب الجهود الرامية إلى المحافظة على التباعد الاجتماعي، فقد أدى ذلك إلى تحول كبير في نمط حياة المستهلكين وعاداتهم حيث شهدت التجارة الإلكترونية قفزة نمو سريعة.

وقد صرحت شركة بن داود لمتاجر التجزئة لوسائل الإعلام المحلية في مارس الماضي أنه ومنذ تصاعد أزمة كوفيد19- فقد شهد متوسط مبيعاتها على أساس 10 أيام زيادة قدرها 200%، كما ارتفع متوسط قيمة الطلب بنسبة 50%، وزادت تنزيلات التطبيق الإلكتروني بنسبة 400%.

وللشركة منصتان للتجارة الإلكترونية، بن داود والدانوب، تتصل كل منهما بسلاسل الأسواق والهايبر ماركت الخاصة بها، مما يمكن العملاء من شراء احتياجات البقالة وغيرها من السلع عبر الإنترنت.

وفي الوقت الذي شهدت فيه التأثيرات الاقتصادية للفيروس إغلاق العديد من الشركات وخسارة الملايين من الناس حول العالم لوظائفهم، يقول المسؤولون في بن داود أن النمو السريع في النشاط ساعد الشركة على مقاومة هذه الاتجاهات.

ظلت كافة الأسواق الـ72 التابعة للشركة مفتوحة بما في ذلك أحدث أسواق الدانوب الذي افتتح الأسبوع الماضي في حي الأندلس بالرياض، كما وظفت الشركة المزيد من عمال التعبئة والتغليف والسائقين لتواكب الطلب على التوصيل عبر الإنترنت.

وعلى صعيد آخر، استفاد تطبيق نعناع من التحول الأخير نحو التسوق عبر الإنترنت، وهو تطبيق سعودي للتوصيل الاحتياجات اليومية، حيث عمل على إجراء جولة تمويلية ثانية بلغت 18 مليون دولار أمريكي في مارس المنصرم بهدف توسيع عملياته في الشرق الأوسط، وضمت قائمة المستثمرين صناديق رؤوس أموال استثمارية، وشراكات سعودية تقنية، وشركاء على مستوى الشرق الأوسط. وكان ذلك بعد الجولة التمويلية الأولى التي بلغت 6 مليون دولار أمريكي العام الماضي.

وقد ضاعفت الشركة طاقتها الاستيعابية ثلاثة اضعاف بعد طفرة الطلب التي أحدثها تفشي كوفيد19-. ويُتوقّع أن يستمر ذلك في ظل قرار الحكومة السعودية بفرض حظر تجول أشدّ تضييقاً في المدن الكبرى.

واستشرافاً للمستقبل، فقد يحتاج تجار التجزئة إلى تكييف سلاسل الإمداد الخاصة بهم استجابة لتحول ديناميكيات السوق. وكما صرح سيف الله شربتلي لمجموعة اكسفورد للأعمال، وهو المدير العام لشركة فاكهة الشربتلي قائلا: "يُعد التكامل الرأسي استراتيجية تطور بالغة الأهمية، خاصة إذا ما نظرنا إلى القفزة الأخيرة في الطلب على توصيل منتجات التجارة الإلكترونية والأغذية الطازجة، والذي تستطيع المملكة تلبيته بصعوبة".

مستهدفات نمو القطاع

يُعدّ ظهور تجارة التجزئة عبر الإنترنت ورغم حدوثه في وقت أزمة، إلا انه يتماشى مع أهداف الاستراتيجيات الشاملة للمملكة.

وكجزء من برنامج تطوير القطاع المالي، والذي يمثل في حد ذاته جزءًا من رؤية 2030، وهي خطة المملكة للتطور على المدى البعيد، تتمنى الحكومة أن تزيد نسبة التعاملات الإلكترونية إلى 70% بحلول عام 2030 وذلك صعودًا من مستهدف عام 2020 والذي نسبته 28%.

وللمساعدة في تحفيز هذا النمو وضمان الاستدامة طويلة المدى لهذا القطاع فقد سعت الدولة كذلك إلى تحسين الأطر التنظيمية الخاصة به.

ففي أكتوبر من العام الماضي، نفذت الدولة نظام التجارة الإلكترونية، والذي صُمّم لتنظيم المعاملات الإلكترونية وتحسين الشفافية، كما اعتمدت وزارة التجارة والاستثمار في 31 يناير اللوائح التنفيذية الخاصة بهذا النظام، مع زيادة الرقابة على بعض النواحي كحماية البيانات الشخصية، وحقوق المستهلك، والتزامات الإفصاح.

الأثر الاقتصادي الأوسع

وفضلا عن التجارة الإلكترونية، فقد كان لجائحة كوفيد19- تأثيرات واسعة على نواح أخرى من الاقتصاد السعودي، وأبرزها ما أحدثه تفشي الفيروس من هبوط حاد في الطلب العالمي على النفط، مما أدى إلى انخفاض سعر البرميل من أعلى مستوى سنوي له والذي بلغ اقل من 69$ بقليل في 06 يناير إلى 26.82$ للبرميل بنهاية مارس.

وإذا ما علمنا أن النفط مسؤول عما يُقدر بـ 63% من الدخل القومي وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي، فلا شك بأن الهبوط الحاد في أسعاره سيضع ميزانيات الدولة تحت ضغوط كبيرة.

وفي تصريح لمجموعة أكسفورد أدلى به الدكتور هانز بيتر هوبر، الرئيس الأول للاستثمار في البنك الاستثماري الرياض المالية، قال: "إن تأثير كوفيد19- جنبًا إلى جنب مع آخر هبوط في أسعار النفط على التجارة الخارجية، سيؤثر على ميزان المدفوعات السعودي هذا العام فصاعدا، على أن مدى هذا التأثير سيعتمد اعتمادًا كبيرًا على أسعار تصدير النفط السعودي".

"وعلى الجانب الآخر، وحيث إن هناك قيودًا كبيرة على السفر على مستوى العالم، فسيؤثر الفيروس كذلك على السياحة الداخلية والخارجية، وبالتالي سيكون صافي الأثر المباشر لكوفيد19- على الميزان التجاري صغيرًا نوعًا ما، وعلاوة على ذلك، فانخفاض أسعار النفط، والإغلاق الكامل للمدن المرتبط بالفيروس لابد وأن يؤدي إلى انخفاض النمو المحلي، والذي سيكون بدوره مُثبطًا للطلب على الاستيراد".

ومن ناحية أخرى فقد توقعت وحدة الاستخبارات الاقتصادية أن الاقتصاد السعودي سينكمش هذا العام بنسبة 5%، وذلك عقب توقعات مبدئية بنمو بنسبة 1%.

منذ إطلاقها في يوليو 2019

«بيتك»: آلاف العملاء استفادوا من خدمة «إيداع أرباح الأسهم إلكترونيا»

بنك بيت التمويل

أشار بيت التمويل الكويتي "بيتك"، الى أن الآلاف من المساهمين والعملاء استفادوا من خدمة "ايداع أرباح الأسهم الكترونيا" التي أطلقها البنك في يوليو 2019، بالتعاون مع الشركة الكويتية للمقاصة.

وشهد شهر مارس المنصرم اقبالا غير مسبوق على الاشتراك في الخدمة من قبل المساهمين والعملاء، حيث يجري من خلال الخدمة عملية ربط الحساب برقم التداول مع شركة المقاصة الكويتية والتحويل الالكتروني للتوزيعات النقدية (ايداع أرباح الاسهم) مباشرة الى الحساب المصرفي في "بيتك"، دون الحاجة لمراجعة مقر الشركة الكويتية للمقاصة لاستلام شيك الارباح، ولا حتى زيارة اي من فروع "بيتك".

ويؤكد الاقبال الكبير على الاشتراك في الخدمة، كفاءة وجودة تطبيقات وخدمات "بيتك" الالكترونية، ويعكس مدى مواءمتها مع متطلبات المساهمين والعملاء ضمن اعلى معايير الأمان والسهولة، حيث كان "بيتك" سبّاقا في تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي، وتعزيز الاستثمار في التكنولوجيا والخدمات المصرفية الالكترونية ضمن اطار جهود قيادة التطور الرقمي في الصناعة المصرفية ومنح العميل تجربة مصرفية مثالية.

ويمكن التسجيل في خدمة "ايداع أرباح الأسهم الكترونيا" عبر (KFHonline) على الموقع الإلكتروني أو عبر تطبيق الموبايل، واختيار الخدمات العامة من القائمة، ثم اختيار خدمة ايداع ارباح الاسهم، وادخال البيانات المطلوبة، ثم تسجيل الحساب المطلوب لايداع دفعات الأرباح من الشركة الكويتية للمقاصة مباشرة في الحساب المصرفي للمساهم.

يذكر ان الاشتراك في الخدمة والربط الالكتروني مع "المقاصة" لتحويل الارباح النقدية الكترونيا بات الزاميا لكل الشركات التي تحتفظ المقاصة بسجلاتها.

وتؤكد الخدمة حرص "بيتك" الكبير على توفير افضل معايير الجودة والراحة لمساهميه وعملائه وتحقيق تطلعاتهم في الحصول على خدمات عصرية متطورة. كما تؤكد اعتزاز "بيتك" بالتعاون المثمر والبناء مع الشركة الكويتية للمقاصة والسعي الدائم لتطويره في كافة المجالات، في اطار من الثقة بقدرات وامكانيات الشركة، وتقديرا لجهودها نحو التطور والرقي في الاداء بمختلف الوسائل وفي مقدمتها خدمات التكنولوجيا المالية.